المبحث الثالث

مشروع مقترح لإقامة مؤسسة زكوية فى جمهورية مصر العربية

(دراسة تطبيقية)

تقوم الباحثة فى هذا المبحث باقتراح إقامة مؤسسة للزكاة فى جمهورية مصر العربية، واقتراح هيكل تنظيمى لها، ودورها الذى يمكن أن تقوم به للمساهمة فى حل بعض المشاكل الاقتصادية داخل الدولة، والمشروعات التى يمكن أن تقوم بها مؤسسة الزكاة المصرية مع المؤسسات الزكوية الأخرى لصالح المستحقين.

وتتناول الدراسة:

- المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة الزكوية المقترحة، والتنظيم الإدارى لها.
- المطلب الثانى: دور مؤسسة الزكاة المصرية فى المساهمة فى حل بعض المشاكل الاقتصادية.

المطلب الثالث: التعاون المتبادل بين مؤسسة الزكاة المصرية، والمؤسسات الزكوية الأخرى.

المطلب الأول

التعريف بالمؤسسة الزكوية المقترحة والتنظيم الإدارى لها

تتناول الباحثة الدراسة فى هذا المطلب:

أولاً : التعريف بمؤسسة الزكاة المقترح إقامتها.

ثانياً: أهداف مؤسسة الزكاة.

ثالثاً: الهيكل التنظيمى المقترح.

وتفصيل ذلك على النحو التالي:

أولاً : التعريف بمؤسسة الزكاة المقترح إقامتها :

مؤسسة الزكاة المصرية هى مؤسسة رسمية حكومية لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة، وميزانيتها المستقلة عن ميزانية الدولة، وتقوم بجمع الزكاة وصرفها فى مصارفها الشرعية طبقاً لأحكام الشريعة الاسلامية، ويتم إنشاؤها وفقاً لقانون الزكاة فى الدولة.

ومن هذا التعريف نلاحظ الآتى:

- أن مؤسسة الزكاة هى مؤسسة حكومية تابعة للدولة، ولكن لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة، وميزانيتها المستقلة عن ميزانية الدولة، لأن الزكاة لها مصارفها الخاصة بها المحددة فى القرآن الكريم التى لا يجوز الخروج عنها.
- يتم إنشاء مؤسسة الزكاة وفقاً لاحكام قانون الزكاة[1] الذى سوف يتم تقنينه قبل إنشاء مؤسسة الزكاة.

---

(١) انظر الملحق الأول: مواد القانون الخاصة بإنشاء مؤسسة الزكاة فى قانون الزكاة المقترح من المستشار عثمان حسين عبد الله فى كتابه: الزكاة - الضمان الاجتماعى - مرجع سابق، ص ٢٤٥ وما بعدها.

ثانياً: أهداف المؤسسة:

١- جمع أموال الزكاة على مستوى الدولة فى جميع المحافظات.

٢- إنفاق أموال الزكاة على مصارفها الشرعية.

٣- الوصول إلى الفقراء، والمحتاجين فى جميع المحافظات، وخاصة الأماكن النائية، والعشوائيات فى كل محافظة، ولتحقيق هذا الهدف يجب إنشاء مؤسسة فرعية فى كل محافظة، وقد يكون من الصعب فى بداية إنشاء المؤسسة الزكوية إنشاء جميع المؤسسات الفرعية، ولذلك من الممكن أن يتم إنشاء مراكز فى المحافظات لجمع أموال الزكاة[١]، وتستخدم أيضاً فى صرف أموال الزكاة للمستحقين.

٤- استثمار أموال الزكاة لصالح المستحقين طبقاً للضوابط الشرعية.

٥- العمل على تخفيض تكاليف العمل المؤسسى.

٦- العمل على تيسير عملية جمع الزكاة من المكلفين، وأيضاً عملية صرف الزكاة للمستحقين[٢].

---

(١) انظر المبحث الثالث، الفصل الثانى، المراكز الإيرادية فى بيت الزكاة الكويتى.

(٢) انظر المبحث الثالث، الفصل الثانى، بيت الزكاة الكويتى.

ثالثاً: الهيكل التنظيمى المقترح لمؤسسة الزكاة:

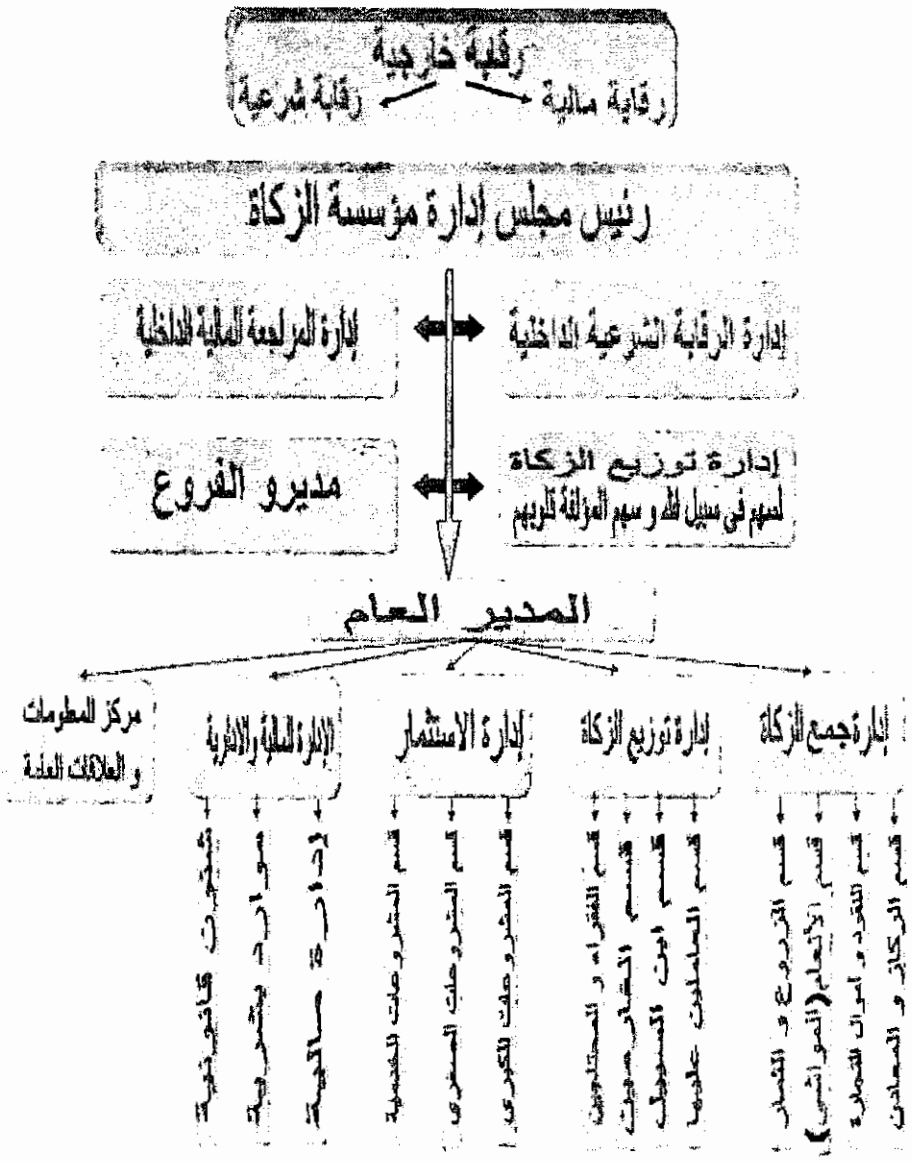

الهيكل التنظيمى المقترح لمؤسسة الزكاة المصرية (من إعداد الباحثة) شكل (٣ -٣)

ملاحظات على الهيكل المقترح:

١- المؤسسة المركزية سوف يكون مقرها العاصمة (القاهرة).

٢- مديرو الفروع يمثلون مديري المؤسسات الفرعية، والتى يتم إنشاؤها فى المحافظات المختلفة.

٣- مؤسسة الزكاة المصرية سوف تخضع لنوعين من الرقابة الخارجية:

أ- الرقابة المالية : يقوم الجهاز المركزى للمحاسبات بالرقابة المالية على مؤسسة الزكاة.

ب-الرقابة الشرعية: مشيخة الأزهر سوف تقوم بالرقابة الشرعية على مؤسسة الزكاة.

المطلب الثانى

دور مؤسسة الزكاة المصرية فى المساهمة فى حل بعض المشاكل الاقتصادية

مؤسسة الزكاة سوف تساعد فى حل بعض المشاكل الاقتصادية التى تتعرض لها الدولة، والتى عجزت عن حلها بمفردها، فسوف يكون لمؤسسة الزكاة دور كبير فى المساهمة فى حلها، لأن معظم هذه المشاكل تمس الطبقة الفقيرة التى تمثل الاهتمام الأول والأساسى للزكاة .

وسوف يتم عرض بعض المشاكل ودور مؤسسة الزكاة فى حلها كالتالى:

أولاً : ديون مصر الداخلية و الخارجية :

عرض المشكلة:

تزايد الدين الداخلى فى السنوات الأخيرة بشكل كبير، فقد ارتفع من ٢١٧ مليار جنيه فى نهاية حكومة الدكتور كمال الجنزورى (يونيو ١٩٩٩)، إلى ٤٣٤,٩ مليار جنيه حتى نهاية عهد حكومة عاطف عبيد (يونيو ٢٠٠٤)، كما تضاعف مرة أخرى ليصل إلى نحو ٩٦٢,٢ مليار جنيه فى نهاية حكومة نظيف (يناير ٢٠١١)، أى قبل ثورة ٢٥ يناير مباشرة[١].

وقد بلغ إجمالى رصيد الدين العام المحلى ١٢٣٨,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢، بنسبة ٨٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق الجارى[٢]. ويعادل رصيد الدين العام المحلى صافى مجموع الدين المحلى الحكومى، ومديونية الهيئات

---

(١) لطفى (عبد المنعم)، المالية العامة الحديثة، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٢) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٢٠١١/٢٠١٢ ، ص ٣٤.

العامة الاقتصادية، ومديونية بنك الاستثمار القومى مطروحاً منه المديونية البينية لكل من الهيئات العامة الاقتصادية، والحكومة قبل البنك المذكور.

وبالنسبة للدين الخارجى، فقد بلغ رصيده نحو ٣٤,٤ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٢، مقارنة بنحو ٣٤,٩ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١١ ، وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكى مما أدى إلى انخفاض رصيد الدين بما يعادل ١,٦ مليار دولار من ناحية، وتحقيق صافى استخدام للقروض والتسهيلات والسندات أدى إلى ارتفاع رصيد الدين بنحو ١,١ مليار دولار من ناحية أخرى[١].

أما نسبة الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى فى يونيو ٢٠١٢ فتبلغ ١٣,٥٪ مقابل ١٥,٢٪ فى يونيو ٢٠١١ .

وفيما يتعلق بأعباء خدمة الدين الخارجى (متوسط وطويل الأجل)، فقد ارتفع إجمالى مدفوعات خدمة الدين الخارجى خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ بنحو ١٠٥,٤ مليون دولار لتصل إلى نحو ٢,٩ مليار دولار مقابل نحو ٢,٨ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع المسدد من الأقساط بمقدار ٨٤,٤ مليون دولار ليصل إلى ٢,٢ مليار دولار، والعوائد المدفوعة بنحو ٢١ مليون دولار لتصل إلى نحو ٦٥٩ مليون دولار[٢].

---

(١) انظر المرجع السابق، الملخص التنفيذى.

(٢) نفس المرجع ، ص ٣٩.

معنى هذا أن خدمة الديون تلتهم ما كان يفترض أن يذهب لخدمة المواطنين[1]، ولذلك فإن مشلكة ديون مصر الداخلية والخارجية من أهم المشاكل التى تواجه الاقتصاد المصرى.

دور مؤسسة الزكاة فى المساهمة فى حل هذه المشكلة:

سوف تقوم مؤسسة الزكاة بالمساعدة فى حل هذه المشكلة بشكل مباشر، أو غير مباشر كالتالى:

١- سوف تقوم مؤسسة الزكاة ببعض المشروعات التنموية، وبالتالى سوف توفر مبلغاً كبيراً يمكن أن تستخدمه الدولة فى سداد جزء من هذه الديون، وبالتالى سوف تساعد بشكل غير مباشر فى حل مشكلة الديون.

فقد قامت الدولة بإنفاق مبلغ ٤٧,٦ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٢ لمشروعات التنمية المجتمعية، والبشرية مقابل ٤٧,٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠١١، ومقابل ١٢٠,٨ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٠م[2].

وتم إنفاق مبلغ ١٥١٩ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٢ على المشروعات الصغيرة، مقابل مبلغ ١٢٧٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠١١، ومبلغ ٦٠٦ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٠م[3].

---

(١) لطفى (عبد المنعم)، المالية العامة الحديثة، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، الكتاب السنوى لجمهورية مصر العربية سبتمبر ٢٠١٣، جدول (١٧-١١)،

WWW.capmas.gov.eg.

(٣) المرجع السابق، جدول (١٧-٧).

وإنفاق مبلغ ٦٣١ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٢ للإقراض متناهى الصغر، مقابل مبلغ ٤٧٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠١١، مقابل مبلغ ٥٠٩ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٠م[١].

أى تم إنفاق مبلغ ٢١٩٧,٦ مليون جنيه على المشروعات التنموية، والمشروعات الصغيرة، والإقراض متناهى الصغر خلال عام ٢٠١٢، وهذه المشروعات لخدمة الفئات الفقيرة وهى الفئة المستحقة للزكاة، فقيام مؤسسة الزكاة بإقراض المستحقين لعمل المشروعات الصغيرة، أو قيام مؤسسة الزكاة نفسها بعمل مشروعات صغيرة للمستحقين، وقيامها أيضاً بعمل بعض المشروعات التنموية لخدمة المستحقين سوف يخفف من عبء إنفاق الدولة على مثل هذه النفقات، وتوفير هذه المبالغ لسداد جزء من ديونها.

٢- وأيضاً يمكن أن تساعد مؤسسة الزكاة بشكل مباشر بإقراض الدولة قرضاً حسناً لسداد جزء من ديونها، أو تكون بديلاً عن الاقتراض من الخارج، ولكن ذلك يتوقف على:

- وجود فائض بعد سداد الاحتياجات الضرورية للمستحقين.
- رأى دار الإفتاء المصرية بجواز ذلك حسب الظروف التى تتعرض لها الدولة فى ذلك الوقت.

ثانياً: الفقر والتفاوت الكبير بين مستويات المعيشة للأفراد داخل الدولة:

عرض المشكلة:

تتفاوت الدخول بين الأفراد بشكل كبير سواءً فى القطاع العام، أو الخاص، ولا يرتبط الدخل المرتفع بالمهارة، أو الكفاءة، أو الخبرة، أو التعليم، أو أى أساس

(١) نفس المرجع، نفس الجدول.

صحيح. وبينما نجد من يعيش فى الشقق الفاخرة، نجد من يعيش فى العشوائيات التى لا تتوفر بها المرافق العامة، ولا حتى الماء النظيف اللازم للشرب.

ونسبة الفقراء فى مصر فى عام ٢٠١٠ قد بلغت ٢٥,٢٪، حيث بلغت نسبة السكان الفقراء فى الحضر ١٥,٣٪ ، بينما بلغت فى الريف ٣٢,٣ ٪[١].

وقد قام مرصد الغذاء المصرى بأخذ عينة بلغ مجملها ١٦٧٩ أسرة[٢]، أفرزت عن ٧٦٠٢ فرداً، وموزعة بالتساوى على ١٠ محافظات، وتم اختيار الأسر بناء على عدة معايير ومنها استبعاد الأسر فى حال امتلاكها حيازات زراعية أو إذا كان نصيب الفرد من الدخل أو الإنفاق فى المتوسط يزيد عن ٣٠٠ جنيه.

فهى عينة تمثل الأسر الأكثر احتياجاً، وأظهرت دراسة هذه العينة عن:

- معدل البطالة بين أفراد الأسر يبلغ ٢٣,٢ ٪.
- نحو ٤١,٩ ٪ من أسر العينة أشارت إلى وجود مصدر آخر للدخل غير العمل الحالى، وشكلت المساعدات الحكومية، ومعاش التضامن الاجتماعى نحو ٣٥,٥ ٪ من إجمالى المصادر الأخرى للدخل، بينما شكلت المساعدات الخيرية نحو ١٩,٦ ٪ (سواء كانت مساعدات من الأهل ١١,٥٪، أو مساعدات من أهل الخير ٤,١٪، أو مساعدات من منظمات غير حكومية ٤٪).

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، ويقصد بنسبة السكان الفقراء كما جاء فى تقرير التنمية البشرية لمعهد التخطيط القومى : هو نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المحدد من قبل الحكومة.

(٢) مرصد الغذاء المصرى، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم القرار، رقم ١٢، يوليو ٢٠١٣.

- بلغ متوسط إنفاق الأسر الأكثر احتياجاً على الطعام والشراب كنسبة من إجمالى الإنفاق نحو ٦٤,٧ ٪ ، مما يجعلهم من الفئات الأكثر عرضة للأزمات فى ظل ارتفاع أسعار الغذاء.
- أشارت ٨٢,٧ ٪ من الأسر فى الربع الثانى من عام ٢٠١٣ أن دخلها لايكفى احتياجاتها الشهرية (من غذاء، وملبس، ومسكن .....)، مقابل ٨٨,٩ ٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣.
- تلجأ الأسر التى لا يكفى دخلها احتياجاتها الشهرية لعدة أساليب لسد الفجوة بين دخلها، واحتياجاتها، ومن هذه الأساليب:

السُلف، أو استهلاك أنواع أرخص من الطعام، أو تقليل كمية الطعام فى الوجبات، أو تقليل الوجبات، أوالشراء بالتقسيط، أو الاعتماد على مساعدات أهل الخير، أو خروج الأطفال من المدرسة.

وعدم كفاية الدخل لتلبية الاحتياجات الشهرية يواجه كثير من الأسر المصرية، وخاصة فى ظل هذا الارتفاع المتزايد فى الأسعار.

دور مؤسسة الزكاة فى المساهمة فى حل هذه المشكلة:

١ - ان الزكاة لها دور هام فى إعادة توزيع الدخل، مما يساعد فى تقليل هذا التفاوت الكبير بين دخول الأفراد فى المجتمع، مما يقلل من كراهية وحقد الفقراء للأغنياء.

٢- توفير حد الكفاية الذى يضمن للإنسان حياة كريمة، ويحميه من مذلة السؤال ومن التوتر والقلق على نفسه وأسرته لعدم كفاية دخله لاحتياجاته الضرورية.

وسوف تقوم المؤسسة بتقديم خدمات للمستحقين (خدمات صحية، وتوصيل المياه النظيفة للشرب،... وغيرها من الخدمات)، وخاصة فى الأماكن النائية،

والعشوائيات التى تتدنى بها الخدمات، مما يساعد فى تقليل العبء على مستحقى الزكاة.

٣- أيضاً استثمار أموال الزكاة لصالح المستحقين سوف يساعد على زيادة مبلغ الزكاة، وإتاحة فرص عمل للقادرين من مستحقى الزكاة مما يحولهم من طبقة عاجزة تعتمد على الآخرين إلى طبقة منتجة قادرة على تلبية احتياجاتها الضرورية.

ثالثاً: اختلال التوازن بين قطاعات الاقتصاد المصرى:

عرض المشكلة:

عمل رأس المال الأجنبى منذ تدفقه على مصر بعد انهيار تجربة محمد على باشا على إعادة هيكلة الاقتصاد المصرى، بشكل أحدث اختلالاً بين قطاعاته المختلفة، وحوَّل مصر إلى إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة للسوق العالمية المنتجة للمواد الخام الزراعية، بعد أن أصيب قطاعها الصناعى بالضرر عن عمد[١]. فإن كفاءة استخدام الاستثمار تستند بدرجة كبيرة على كيفية توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة[٢].

إن مصر لا توجه الكثير من مواردها نحو القطاع الصناعى والتصدير وتقوم بتوجيه قدر كبير من هذه الموارد إلى مشروعات لا يمكن أن تحتل المرتبة الأولى فى سلم الأولويات[٣]، ولا تنتج جميع احتياجاتها من السلع الزراعية والغذائية، وإن وارداتها من هذه السلع أكثر من صادراتها[٤].

---

(١) الشربينى (أحمد)، الاقتصاد المصرى بين التبعية والاستقلال، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧ م، ط١، ص ٥٥.

(٢) السعيد(مصطفى)، الاقتصاد المصرى وتحديات الأوضاع الراهنة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢ م، ط١، ص ٧٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٣.

(٤) المرجع نفسه، ص ٧٨.

واعتماد مصر أيضاً على القطاع السياحى بشكل اساسى وكبير، لتوفير العملة الأجنبية، من الممكن اعتباره مشكلة لأن هذا القطاع شديد التأثر بالأوضاع السياسية والكوارث الطبيعية، ومن الممكن أن ينهار بسرعة كبيرة فى وقت قليل، ويصبح العاملون فى هذا القطاع (وهم عدد كبير) بلا عمل أو دخل.

دور مؤسسة الزكاة فى المساهمة فى حل هذه المشكلة:

- إن مؤسسة الزكاة عند قيامها بمشروعات استثمارية لصالح المستحقين سوف تركز على إنتاج السلع الضرورية وتوفير الاحتياجات من السلع الزراعية، والغذائية بدلاً من استيرادها، وبذلك تقوم بتوفير العملة الأجنبية.
- وجود مؤسسة فرعية فى كل محافظة سيساعد على الاستفادة من موارد هذه المحافظة، والاستفادة من المهارات البشرية الموجودة، وإقامة الصناعة المناسبة لتلك الموارد والمهارات مما يساعد على الحصول على منتج عالى الجودة، وقليل التكاليف، ويستطيع أن ينافس فى السوق العالمي، ويُصدر للخارج، وبذلك يتم الحصول على العملة الأجنبية.
- أما بالنسبة لقطاع السياحة، فإن هذا القطاع به جزء هام يجب الاهتمام به، وقد لا يتأثر بالأحداث السياسية، وهو صناعة التحف، والحلى، والملابس والمفروشات الفرعونية، وغيرها من المنتجات التى تجذب السائحين، فوجود مؤسسات للزكاة فى المحافظات التى تمتاز بصناعة هذه المنتجات سوف تساعد على إقامة ورش لصناعة هذه المنتجات وعمل معارض فى البلاد الأخرى فى حالة ركود السياحة، وبذلك يتم توفير هذه المنتجات بصناعة مصرية بدلاً من استيرادها من الصين (حيث انتشرت مؤخراً هذه المنتجات فى مصر بصناعة صينية).

رابعاً: البطالة:

عرض المشكلة:

بلغ معدل البطالة فى مصر ١٣,٣٪ فى الربع الثانى من عام ٢٠١٣، مقابل ١٣,٢٪ فى الربع الأول من عام ٢٠١٣م[١].

إن البطالة من أهم المشاكل التى يعانى منها الشعب المصرى، وخاصة الشباب الذين يتخرجون من الكليات، والمعاهد، ولا يجدون عملاً مناسباً فى مجالهم، ويصبحون عبئاً على أسرهم بدلاً من أن يخففوا العبء عنهم بعد الانتهاء من مرحلة الدراسة، وهذه البطالة لها آثار سلبية خطيرة على الفرد، وعلى المجتمع ككل.

فالبطالة خطر على الأسرة، حيث يفقد العائل شعوره بالقدرة على تحمل المسئولية، وتفقد العائلة شعورها بالاطمئنان إلى مقدرة العائل، والثقة به، ويواجه الجميع حالة من التوتر، والقلق، والخوف من الغد المجهول[٢].

«وهى كذلك خطر على المجتمع بأسره، فهى خطر على اقتصاده، لما وراءها من تعطيل طاقات قادرة على الإنتاج، وهى خطر على تماسكه لما وراءها من إثارة فئة تشعر بالضياع ضد الفئات الأخرى، وهى خطر أيضاً على أخلاقه، لأن تربة الفراغ والقلق لا تنبت إلا الشرور والجرائم»[٣].

دور مؤسسة الزكاة فى المساهمة فى حل هذه المشكلة:

الزكاة ليست وظيفتها إعطاء نقود تكفى الإنسان أياماً أو أسابيع، ثم تعود حاجته كما كانت، وتظل يده ممدودة بطلب المعونة، إنما وظيفتها الصحيحة إيجاد مصدر دخل ثابت للفقير يغنيه عن طلب المساعدة من غيره.

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المعلوماتية، نشرة إحصائية شهرية، العدد الثامن عشر، أغسطس ٢٠١٣، ص٢١.

(٢) القرضاوى، دور الزكاة فى علاج المشكلات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٩

(٣) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

فمؤسسة الزكاة تعطى الفقير القادر على العمل رأس المال اللازم لعمل مشروع صغير، أو أعطائه قرضاً حسناً لعمل مشروعه الخاص به، أو تقوم بعمل مشروعات كبيرة وتتيح فرص عمل لعدد كبير من العاطلين القادرين على العمل.

قد أنعم الله سبحانه وتعالى على مصر بموارد كثيرة سواء موارد طبيعية، أو بشرية، وتتنوع هذه الموارد من محافظة لأُخرى، فوجود مؤسسة فرعية فى كل محافظة تقوم بعمل مشروع يتناسب مع موارد هذه المحافظة سوف يساعد على الاستغلال الأمثل لهذه الموارد، فمثلاً المحافظة الساحلية تتم بها مشروعات للاستفادة من الثروة السمكية، والمحافظة التى تمتاز بخصوبة تربتها تتم بها مشروعات زراعية وإنتاج حيوانى، وهكذا.

خامساً: سوء الرعاية الصحية وسوء توزيعها الجغرافى:

عرض المشكلة:

يكشف التوزيع الجغرافى للوحدات الصحية مقارناً بالتوزيع الديموجرافى للسكان عن غياب العدالة والإتاحة اللتين تعدان أبرز مبادئ الإصلاح المرغوب لنظم الرعاية الصحية سواء فى مصر أو غيرها من المجتمعات، والدول. وقد ظل الريف المصرى وسكانه لقرون طويلة محطّاً للأمراض والإهمال سواء بالنسبة لوسائل الرعاية الصحية الوقائية مثل (شبكات الصرف الصحى ـ شبكات المياه ـ شبكات الكهرباء، وغيرها)، أوالعلاجية (الوحدات الطبية بأطبائها وممرضيها ووسائلها التشخيصية، والعلاجية)[1].

(١) فاروق (عبد الخالق)، الصحة وأحوال الفقراء فى مصر «كم ينفق المصريون على الصحة»، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠١٣م، ط١، ص٨٤.

فإن توزيع الوحدات الصحية يبين أن الحضر استأثر بالنصيب الأكبر من الوحدات الصحية[1]، وأن معظم أجهزة الأشعة، والأجهزة العلاجية، وأجهزة الفحص وضعت فى المستشفيات والمراكز الطبية بالمدن والحضر، ولم تحظ الوحدات القروية والريفية بما يتناسب مع متطلبات الواقع الصحى فى الريف المصرى[2].

وأيضاً فى حالة وجود المستشفى قد لا يوجد بها أسِرَّة كافية للمرضى، وينتظر المريض دوره ، ويشتد عليه المرض وقد تسوء حالته أو يموت أثناء انتظاره لدوره.

أما عن سوء الرعاية الصحية فى المستشفيات الحكومية التى تخدم طبقة الفقراء فهى مثال واضح لإهدار كرامة الفقير، وسوء معاملته، وذلك بالإضافة إلى الإهمال فى الرعاية الصحية التى قد تتسبب فى وفاته على الرغم من عدم خطورة مرضه.

دور مؤسسة الزكاة فى المساهمة فى حل هذه المشكلة:

سوف توفر مؤسسة الزكاة الوحدات الصحية فى الأماكن التى لاتوجد بها رعاية صحية ، ونظراً لسوء الرعاية الصحية، وسوء معاملة المرضى فى المستشفيات الحكومية، قد يحتاج المريض الفقير إلى بديل، وهذا البديل هو العيادات، والمراكز الطبية التى توفرها مؤسسة الزكاة، وتوفر بها أجهزة أشعة وفحص وغيرها من الأجهزة العلاجية، ولعل هذه المراكز الطبية تكون حافزاً للمستشفيات الحكومية لتحسين خدمتها.

---

(١) توزيع الوحدات أظهر أن الحضر استأثر بحوالى ٢٠٢٩ وحدة صحية عام ٢٠٠٧، بينما الريف لم يزد نصيبه عن ٦٧٣ وحدة صحية (أى بنسبة ٣ إلى ١) برغم أن التوزيع السكانى يشير إلى أن ٥٧٪ من سكان البلاد يعيشون فى الريف وفقاً لتعداد عام ٢٠٠٦، انظر المرجع السابق، ص ٩٠.

(٢) فاروق (عبد الخالق)، الصحة وأحوال الفقراء، مرجع سابق، ص ٩٠.

وتكون بذلك قد وفرت خدمة أفضل، وفى نفس الوقت وفرت أماكن اضافية لمن لم يجد مكاناً فى المستشفيات الحكومية، وتحاول مؤسسة الزكاة تعميم هذه المراكز فى جميع المحافظات حتى تخدم كل المحتاجين لتلك الخدمة.

وسوف تعطى المؤسسة اهتماماً خاصاً بالأماكن النائية، والعشوائيات، ومحاولة توفير عيادات طبية فى جميع التخصصات لخدمة هذه الأماكن.

المطلب الثالث

التعاون المتبادل بين مؤسسة الزكاة المصرية والمؤسسات الزكوية الأخرى

وهب الله تعالى العالم الإسلامى موارد اقتصادية ضخمة، ويعد ذلك نتيجة حتمية لإمتداد العالم الإسلامى على مساحة جغرافية واسعة يتنوع بها المناخ مما ينتج عنه العديد من الحاصلات الزراعية، وكذلك يوجد به الكثير من المعادن، ويطل العالم الإسلامى على معظم وأهم بحار العالم، ومحيطاته، ويمثل مركزاً تجارياً هاماً فهو يقع فى قلب العالم، ويسيطر على أهم الممرات المائية، وطرق المواصلات فى العالم[1]

والإمكانات المتاحة للدول الإسلامية تتنوع و تتعدد فمثلاً:

- دول يتوافر لها رأس المال، مثل المملكة العربية السعودية، والكويت، والدول الأخرى الغنية بالنفط فى الخليج. ودول فيها ندرة فى رأس المال ووفرة فى العمال مثل مصر، وبنجلاديش.
- دول مستوردة للغذاء مثل السعودية، ودول مصدرة للغذاء مثل ماليزيا، وباكستان.
- دول تصدر سلعاً مصنعة، وآلات، وأخرى تستوردها[2].

ولذلك يجب أن تتعاون الدول الإسلامية وتتكامل، وأن يتم استكمال النقص القائم لدى كل دولة من الدول الأخرى.

---

(١) مهدى (خليل سامى)، توظيف إمكانات العالم الإسلامى فى ضوء القانون الدولى الاقتصادى المعاصر، مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص ٣٦، ٣٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٩.

ومن الممكن أن تكون مؤسسات الزكاة على مستوى العالم الإسلامى تجربة، أو محاولةً، أو بدايةً للتكامل بين الدول الإسلامية.

فيجب أن يكون هناك تعاون متبادل بين مؤسسة الزكاة المصرية، والمؤسسات الزكوية الأخرى فى إقامة مشروعات مشتركة لصالح المستحقين، بحيث تشترك كل دولة بما تتميز به من موارد، وإمكانات.

وهذا التعاون سوف يحقق العديد من المصالح منها:

١- الاستثمارات سوف توجه إلى الأنشطة الضرورية للمجتمع الإسلامى، ولن ترتبط بمعيار الربح بمعناه المادى والأنانى فى الاقتصاد الذى يُعرّف الربح بأنه العائد النقدى من الاستثمار.

وبذلك نقلل من توجيه الاستثمارات فى البلاد الإسلامية إلى إنتاج السلع الترفيهية، الذى يعتبر أحد أسباب استمرار تخلف هذه المجموعة من البلاد، فتوجيه الاستثمارات إلى أوجه النشاط الاقتصادى الضرورية، واللازمة للمجتمع سوف يقضى على التخلف الاقتصادى الناتج عن هذا الخلل التوجيهى للاستثمارات[1].

٢- عمل مشروعات مشتركة بين مؤسسة الزكاة المصرية، والمؤسسات الزكوية الأخرى، سوف يعطى المستثمرين شعوراً بالأمان والثقة والحافز للدخول معهم فى مشروعات، وبالتالى يتم عمل مشروع برأس مال ضخم ويتم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير والحصول على منتج جيد بتكلفة أقل قادر على المنافسة العالمية، والتصدير للخارج.

---

(١) العوضى (رفعت السيد)، منهج الادخار والاستثمار فى الاقتصاد الإسلامى، الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية، القاهرة، ب ت، ص ١٦٩.

مثل هذه المشروعات سوف تساعد فى تقليل خروج رؤوس الأموال العربية إلى الدول الغربية. حيث زاد خروج رؤوس الأموال العربية والإسلامية الخاصة الشخصية والعامة الحكومية إلى الدول الغربية، وازداد فقدان البلاد العربية والإسلامية مواردها المالية بحجة العوائد المتوقعة، ولا تخفى الآثار المدمرة لهجرة هذه الأموال إلى الخارج، وحبسها عن الاقتصاد الحقيقى، والتنمية اللازمة لدولنا[1].

٣- التعاون بين مؤسسات الزكاة سوف يضمن الوقوف بجانب أى مؤسسة تتعرض لأزمة ما، وتعجز عن تلبية الاحتياجات الضرورية لمستحقى الزكاة فى دولتها، فتقوم مؤسسات الزكاة التى لديها فائض عن حاجة مستحقى الزكاة بها بمساعدة هذه المؤسسة.

٤- هذا التعاون سوف يشجع المكلفين بالزكاة على الالتزام بدفع الزكاة لثقتهم بهذه المؤسسات التى تقوم بدورها على أحسن وجه.

نخلص من هذا المبحث إلى:

١- أن وجود قانون للزكاة قبل إنشاء مؤسسة الزكاة المصرية أمر ضرورى.

٢- مؤسسة الزكاة المصرية سوف تضمن وصول الزكاة إلى الأماكن النائية، والعشوائيات، عن طريق وجود المؤسسات الفرعية فى كل المحافظات.

٣- مؤسسة الزكاة المصرية سوف تعمل على نشر الوعى الصحى، وإنشاء مراكز صحية فى جميع التخصصات فى الأماكن النائية، ومساعدة الراغبين فى التعلم فى هذه الأماكن النائية التى لا توجد بها مدارس.

٤- التعاون بين المؤسسات الزكوية على مستوى العالم الإسلامى يساعد على إقامة مشروعات كبيرة لصالح مستحقى الزكاة.

---

(١) لطفى (بشر محمد موفق)، التحطيط الاقتصادى من منظور إسلامى، دار النفائس، الأردن، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م، ط١، ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

خلاصة الفصل:

١- مؤسسة الزكاة ستكون ضماناً لتوفير الحاجات الضرورية لمستحقى الزكاة.

٢- الخدمات التى تقدمها مؤسسة الزكاة للمستحقين تخفف العبء على الموازنة العامة للدولة.

٣- مشروعات مؤسسة الزكاة تعمل على زيادة الإنتاج.

٤- استثمار أموال الزكاة يسهم فى زيادة الدخل القومى .

٥- المشروعات الزكوية تساعد فى القضاء على الفقر، والجهل، والمرض.

٦- مؤسسة الزكاة المصرية سوف تكون جهة حكومية مستقلة لها شخصيتها الاعتبارية، ولها ميزانيتها المنفصلة عن ميزانية الدولة.

٧- مؤسسة الزكاة المصرية سيكون لها دور تنموى، وتعمل على توفير الرعاية الصحية المجانية للمحتاجين الذين لا تصل إليهم هذه الخدمة، أو تصل إليهم بشكل غير مقبول.

٨- ضرورة التواصل والتعاون بين المؤسسات الزكوية على مستوى العالم الإسلامى.